

موجهات الفعل القيادي

ترتبط موجهات الفعل القيادي جملة من القيم و المبادئ و الاتجاهات التي تحدد مساره و غاياته ...و غالبا ما تعد معايير يحكم بها الفاعل على الأنماط السلوكية يشكل عام و يميز بين الصالح و الطالح فقد تندفع مجموعة من القياديين إلى ممارسة أنماط من السلوك القيادي الذي يعود بالنفع على القائد بالدرجة الأولى دون الاهتمام بالصالح العام أو المنفعة العامة و قد تندفع مجموعة أخرى بذات الموقف إلى ممارسة الأفعال القيادية لتحقيق النفع العام دون الأخذ بالاعتبار المنافع الشخصية .

و إذا كانت عوامل ظهور الفعل القيادي متشابهة بين القادة فإن موجهات الفعل القيادي تبدو مختلفة بسبب اختلاف عوامل التنشئة و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية المحيطة بهم . و على الرغم من تنوع العوامل المؤثرة في موجهات الفعل القيادي و اختلاف معايير الحكم على أنماط السلوك الاجتماعي المختلفة إلا أنه يمكن تمييز القيم الموجهة للسلوك القيادي وفق النماذج التالية :

أ- موجهات السلوك القيادي على أساس المصلحة العامة :

تقوم موجهات الفعل القيادي هنا على تمثل القادة مصلحة الجماعة التي ينتمون إليها و يصبح هذا الأمر شغلهم الشاغل ...و بالتالي تأتي معايير الحكم على الأشياء بكل أنواعها المادية و المعنوية و الفكرية في ضوء ارتباطهما بالصالح العام للجماعة ...أي ما هو مفيد للجماعة يعد سليماً و مقبولا و يحظى بقيمة اجتماعية عالية أما ما هو مرفوض فهو الضار بالمصلحة العامة و يحظى بقيمة اجتماعية سيئة

و يجد الباحثون في علم الاجتماع أن الدرجات العليا من تمثل مصلحة الجماعة في وعي الأفراد إنما يعود بالدرجة الأولى إلى مقدار التعاضد الاجتماعي الذي عبر عنه ابن خلدون بالعصبية و دوركهيم بمفهوم التماسك و كارل ماركس بالوعي الاجتماعي

هنا يختلف تصنيف الأفراد وفق هذا النموذج إلى أفراد تصل نسبة تمثلهم لمصلحة الجماعة درجة ينتفي معا و عيهم لمصالحهم الشخصية " الإيثار - الفداء - التضحية - الاستشهاد في سبيل بقاء الجماعة و استمرارها

و على الطرف الآخر نجد أفراد لا يتمتعون بالحدود الدنيا من القيم التي تحت على مصلحة الجماعة " أي يغلبون مصالحهم الشخصية على مصالح الجماعة و الحكم على الأشياء يأتي من خلال هذه المصالح فما يهددها يعتبر مرفوضاً بصرف النظر عن آثارها السلبية و الايجابية للجماعة

إذا ما أخذت قيم الجماعة بالانتشار ضعف بالمقابل القيم الفردية و العكس صحيح

إلى جانب هذين النموذجين تظهر مجموعة من القادة تكون أكثر ميلاً إلى قيم الجماعة منها إلى قيم الفرد و لكنها تحسب حساباتها على المستوى الشخصي على النحو الذي لا يتعارض مع ما هو عام ب- موجهات السلوك القيادي الاجتماعي :

في هذا النموذج تكون المعايير الاجتماعية التي استقرت عليها الجماعة خلال فترة طويلة من الزمن هي معايير الحكم على الأشياء أي أن القيم الاجتماعية من عادات و تقاليد و أنماط سلوكية تنطوي في حد ذاتها على عوامل حماية الجماعة و استقرارها و أن ما يهدد الجماعة يكون في مجمل التحديات التي تمس القيم الاجتماعية و العادات و التقاليد السائدة

وفق هذا النموذج فإن الذي يميز الجماعات الإنسانية يكمن في نمط العلاقات الاجتماعية التي تربط الأفراد بعضهم عن بعض ، مثال العلاقة بين الأب و الابن تقوم على مجموعة من العادات و التقاليد التي تحدد دور كل منهما و متى ضعفت هذه العادات من الطبيعي أن تضعف العلاقة نفسها المعلم و الطالب - هذا النموذج ينتشر في الجماعات القبلية و العشائرية و التنظيمات غير الرسمية "جماعات الأقران "

- القائد وفق هذا النموذج عندما يأخذ بالحكم على قضية أو اتخاذ قرار يخص حياة الجماعة غالباً ما تكون العادات و التقاليد بمثابة الموجه الحقيقي لكيفية اتخاذ القرار

ج- موجهات الفعل القيادي الدينية :

تعد المعايير الدينية واحدة من الموجهات الأساسية للسلوك الانساني و لا سيما السلوك القيادي ويمكن التمييز بين شكلين رئيسية للمعايير الدينية :

١- ما ارتبط بالعادات و التقاليد الاجتماعية حتى يصبح ما هو ديني مطابقاً لما هو اجتماعي حتى يصبح التمييز بين ما هو اجتماعي و

ما هو ديني أمراً صعباً. و بالتالي يصبح الأفراد الذي ينضون تحت دين واحد أو طائفة واحدة مجتمعاً قائماً بذاته له معايير الاجتماعية الدينية و قيمه و مصادر حكمه على الأشياء

٢- الشكل الثاني تأتي أحكامه في ضوء المعايير الدينية بشكل أساسي و يعتمد القائد في هذه الحالة على جملة من المبادئ و المعايير الدينية في اتخاذ قراره و تكون مصادر الحكم بالنسبة إليه ما هو حرام و حلال و مشروع و غير مشروع بغض النظر عن كونها مقبولة اجتماعياً أو غير مقبولة و هو أمر ثانوي لا يشغل بال القائد أي في هذا المستوى تصبح معايير الحكم على الأشياء مستمدة من أحكام الدين بشكل أساسي و قد يتمثل أفراد الجماعة هذه المعايير فتصبح في مشاعرهم و لا يمكن ثني أحد عن أمر من الأمور سوى ما يقره القائد الديني .

د- موجهات الفعل القيادي الأخلاقية :

تقوم القيم الأخلاقية على مبدأ المساواة الإنسانية بين أبناء البشر و في هذا النموذج يأخذ القائد بالتفاعل مع أتباعه على أساس أنهم مساوون له في قيمته الإنسانية مع اختلاف المواقع الاجتماعية و الأدوار للأفراد فالقائد هنا يمتنع عن ممارسة القمع و الكبح إيماناً بمبدأ المساواة في القيمة الإنسانية هذا النمط يقترن مع الأسلوب الديمقراطي بدءاً من الأسرة و حتى أعلى المستويات و أحياناً يمتنع القائد عن اتخاذ قرار يهدر كرامة الإنسان حتى ولو كان فيه مصلحة للجماعة.

و طبيعي أيضاً أن أفراد الجماعة يتفاوتون في مقدار تمثيلهم للقيم الأخلاقية فبعضهم يبقى وفياً لمبادئ الخير و الحق و العدل و لو أدى ذلك إلى فقدان أشياء قد تبدو للغير ذات قيمة عالية و لكنها ليست أعلى قيمة من المبادئ حين يلاحظ أن بعض الأفراد تأتي هذه القيم بالنسبة إليهم في الموقع الثاني أو الثالث و حتى العاشر و هذا يعود إلى وعيهم و مستوى إدراكهم لطبيعة الحياة

هـ موجهات الفعل القيادي القانونية :

هذا النموذج جاء نتاجاً لعملية تحويل كل المعايير السابقة إلى أحكام أي تريد طبيعة الواجبات و الحقوق المترتبة على كل فرد من أفراد الجماعة و بالتالي جاءت لترسيخ المعايير السابقة وليس لتجاوزها في هذا النمط يلاحظ أن القائد يعتمد في سلوكه الاعتبارات القانونية بالدرجة الأولى و قد يتأثر بقراراته بالاعتبارات الدينية و الاجتماعية

و الأخلاقية لكن دون أن يخرج عن القانون ... و بالتالي يصبح القانون هو المعيار الأول في حماية الجماعة و الحفاظ على تملكها و قوتها و الجماعة هنا الدولة و أي خروج على القانون يعني الخروج على الدولة و تهديداً لها .

و مرة أخرى يلاحظ أن أبناء الدولة لا يكونون في مستوى و عي واحد بالنسبة للامتثال للقانون إلا بمقدار ما فيه إلزام قسري لهم تضافر موجّهات الفعل القيادي و مسؤوليات القائد إن المعايير السابقة ليست متناقضة بحد ذاتها و لكنها أصبحت كذلك بفعل عوامل عديدة أهمها : تباين مستوى الفهم بين الأفراد و تباين إدراك المصالح الجماعية ... فالقيم الاجتماعية ترمي إلى تعزيز مصلحة الجماعة و عندما تعمل في مضمونها عنف أو قوة فهذا من أجل حماية الجماعة من الأخطار و عادة الجماعة عندما تضع مجموعة من المعايير فالهدف تحقيق هدفين :

- ١- تلبية حاجات الأفراد الأساسية من خلال التعاون
- ٢- حماية الجماعة من أي أخطار يمكن أن تؤدي إلى زوالها و هذا ينطبق على كل النماذج .

ما الذي يعترض وحدة الجماعة و القيم التي تعزز وحدتها ؟
خطر ان أساسيان

الخطر الأول

: خطر داخلي يظهر مع تباين مستويات الوعي بمصلحة الجماعة فالبعض يتمثل القيم الاجتماعية و الدينية و الأخلاقية و القانونية بدرجات عالية و تصبح جزءاً لا يتجزأ من وعيه ، في حين يتمثلها البعض بدرجات أقل ... مما يجعل أفراد الجماعة متباينين في اتجاهاتهم و موقفهم تجاه الأشياء و الثروات و قد يصل هذا الأمر إلى مستوى الصراع مما يجعل وحدة الجماعة في خطر و تصبح قيادة الجماعة في مثل هذا الظرف على غاية من التعقيد حيث تحاول أعضاء الجماعة كسب القائد إلى جانبهم و جعل قراراته متوافقة مع اتجاهاتها و تصوراتها و تحقيق الموازنة يصبح أمراً صعباً و مؤقتة

الخطر الثاني :الخطر الخارجي

الذي يهدد وحدة الجماعة و تماسكها و ذلك من خلال اختلاف
الاتجاهات و المعايير الاجتماعية و الأخلاقية السائدة بين أكثر من
جماعة حيث تنتظر كل جماعة إلى مصالحها بطريقة مختلفة الأمر
الذي يصل إلى مستوى التناقض و الصراع و لهذا تنشأ الرغبة لدى
أفراد الجماعة في تعزيز عمليات الأمن من خلال تحقيق بعض مظاهر
العدوان الذي هو في جوهره ضمان مستوى عال من الأمن مع توفير
حاجات الأفراد الأساسية و للقائد هنا دور في كيفية التعامل مع
الشروط المحيطة و صد العدوان ...و أحياناً تسعى الجماعة لحماية
مصلحتها لمجرد الإحساس بالخطر فتمارس العدوان على الآخرين
كشكل من أشكال الدفاع عن النفس و يؤدي القائد هنا دوره في حشد
الطاقات و الجهود لتحقيق الانتصار .و إن آليات الدفاع عن النفس
لدى الجماعة يتطلب شكلين من أشكال الفعل القيادي
١- تنسيق الجهود لرد أي عدوان خارجي
٢- تنسيق الجهود لممارسة العدوان على الآخرين
دور القائد حشد الطاقات و الكفاءات